

## سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تراجع أسعار

### الصادرات الهيدروكربونية

#### بوحركات بوعلام

جامعة ابن خلدون - تيارت

#### ملخص

لدى جميع الدول في العالم رموز تعبر عن تلك الدولة أو أخرى، فالعملة تعبر عن رمز من هاته الرموز التي بواسطتها يمكن شراء أو بيع أي سلعة يتم تداولها بين المقيمين داخل هاته الدول وإذ تحول الأمر من التبادل الداخلي للسلع إلى تبادل خارجي بمعنى الشراء والبيع، فإن هذا يصبح لديه مدلول آخر يسمى (سعر الصرف)، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وهنا نجد أن للدينار الجزائري عدة عقبات من خلال التقلبات والهزات في أسعار صرف العملات الرئيسية

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، العملة، التبادل الخارجي، الصادرات، الواردات، الدينار الجزائري

## Abstract

All countries around the world they have symbols used. one of those symbols is the national currency (Dinar). This currency is used by the citizen of this country to buy and sell their goods (local trade/ domestic market).When the buying and selling cross the borders and become between two countries. The two parties need to establish an exchange price between their currencies. The price to exchange one currency to the other. Once the exchange rate ( price) is established can those countries starts their export and import of goods from each other. For that reason the exchange rate (price) between two currencies are important to integrate the domestic market with the global (international) market.

**Key Words:** exchange price, export, import, currency, Algerian dinar

## مقدمة

نظرا لما شهده الاقتصاد العالمي من تغيرات مست بطبيعة الحال المعاملات الاقتصادية، وذلك واضح من خلال التجانس الملحوظ بين الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتطورة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتغيرات والصدمات التي قد تحدث على الاقتصاد العالمي. هذه العلاقات الدولية أو المعاملات تتطلب وجود عامل مشترك يسهل التبادلات بين جميع الأقطار الدولية، هذا الشأن يتمثل في وجود عملة دولية تتمتع بالقبول العام.

إذا في هذا الصدد كان لاتفاقية " بريتون وودز " سنة 1944 الأثر البالغ على معظم الاقتصادات العالمية التي انبثق عنها نظام عالمي جديد واعتماد الدولار كعملة إرتكازية وكوحدة دفع عالمية فأصبحت بذلك العملة المهيمنة على جميع المعاملات الاقتصادية باعتبارها العملة التي بموجبها يتم تحديد سعر صرف باقي العملات الأخرى، ففي خلال هذه الفترة اتجهت العديد من الدول إلى تثبيت سعر صرف عملاتها بالدولار أو بسلة من العملات يكون فيها للدولار وزنا قويا.

تماشى الاقتصاد العالمي على هذا النحو حتى سنة 1971 أين ظهرت بعض المؤشرات التي توحى إلى نهاية هذا النظام، من عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى انخفاض في سعر صرف الدولار، كل هذا وذاك أدى إلى الانهيار الحتمي لنظام " بريتون وودز " سنة 1971.

وبالموازات لها كان هنالك عدة أفكار تبني إلى ضرورة الاندماج والاتحاد بين أقطار الدول الأوروبية وهذا بإنشاء نظام نقدي أوروبي متكامل تكون فيه عملة واحدة تجمع بين كافة هذه الدول، أي نظام نقدي متكامل.

وبطبيعة الحال كان ميلاد هذه العملة ( اليورو ) بين سنة (1999/2000) كعملة تتحكم في كافة المعاملات داخل هذا الاتحاد ( الاتحاد الأوروبي) ومع بقية دول العالم، هذا ما أعطاهها بروز عالمي مكن لها أن تكون عملة عالمية بامتياز وخصم قوي بالنسبة لباقي العملات الرئيسية.

### أهمية الدراسة

وعلى هذا كان لها الكثير من الانعكاسات على معظم الدول، خاصة الناشئة منها والدول النامية التي ترتبط بصفة مباشرة مع اقتصاديات هذه الدول وبتقلبات أسعار صرفها، إذ تعتبر الجزائر من بين هذه البلدان التي تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات المسعرة بالدولار أما لواردها فهي تتعامل بدرجة قوية ونسبة عالية بالعملة الأوروبية الأورو، ونتيجة للاختلاف هذا في التعاملات الاقتصادية في تسعير كل من الصادرات والواردات فإن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات عرضة للتأثر بالتقلبات المستمرة لهاتين العملتين.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة

### إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية في ظل تراجع أسعار الصادرات الهيدروكربونية و ماهي الضغوط التي واجهتها السلطات المختصة جراء هذا الانخفاض؟

### فرضيات الدراسة

- تأخذ أسعار الصرف أهمية بالغة عند التعاملات الاقتصادية، نظرا لما تواجهه من تقلبات مستمرة في أسواق الصرف

- هناك علاقة وثيقة بين التغير في أسعار صرف الدينار الجزائري وبين التغير في حجم الصادرات البترولية فأبي صعود أو نزول لهذه يصاحبه تذبذب في أسعار الصرف.

### الهدف من الدراسة

يهدف هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين سعر الصرف وبين الصادرات من المواد الهيدروكربونية وذلك في إبراز مدى الأهمية لهذه المواد باعتبارها تشكل نسبة كبيرة من المداخل، هذا وما تتميز به أيضا بأنها مسعرة بالدولار، الأمر الذي يصعب المهمة أما الدينار، كما تهدف الدراسة إلى تناول السبل المختلفة لتجنب هذه الآثار السلبية المختلفة لتقلبات سعر الصرف.

### المحور الأول: مفهوم وتطور ترتيبات أسعار الصرف

#### أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

يقصد بسعر الصرف العلاقة أو القيمة السعرية بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية التي من خلالها تتحدد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (سمير صارم، 1999، ص97)

وسعر الصرف هنا يعتبر العملة الأجنبية سلعة يعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية

ويمكن طرح تعبيرين لسعر الصرف يطلق على أولهما: (حسين عمر، 1991، ص 252)

- نظام التسمية السعرية إذ يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات في العملة الوطنية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (أسامة محمد الغولي، 1997، ص 292)

ويطلق على الثانية نظام التسمية الكمية إذ ينظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الوطنية (صفوت عبد السلام عوض الله، 2000)

- ويعتبر سعر صرف العملة مقياس للأداء الاقتصادي للدولة، كما أنه يعكس حالة الاستقرار السياسي لهاته الدولة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد/2016، ص 20)

والبعض يعرف سعر الصرف على أنه تلك القيمة من العملة المحلية لدولة ما معبر عنها بقيمة أخرى من العملة لدولة أجنبية (عبد الرؤوف أحمد الحنفي، 2009، ص 01)

وبهذا يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة ما للحصول على نظيراتها من عملة أخرى أي قيمة من هذه العملة مقومة بوحدات من العملات الأجنبية (عبد المطلب عبد الحميد، 2016، ص

(19

## 1- مفهوم سعر الصرف

يوجد عدة مفاهيم لسعر الصرف ولكل مفهوم دلالاته وانعكاساته واستخداماته وفيما يلي أهم المفاهيم لسعر الصرف:

### أ- سعر الصرف الاسمي:

يعتبر سعر الصرف الاسمي من أبسط مفاهيم سعر الصرف حيث يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي وذلك بشكل منتظم يومي، فهو مقياس لقيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية بمعنى مقياس لقيمة العملة التي يمكن أن تستبدل بقيمة عملة أخرى وفقا لقاعدة العرض والطلب في سوق الصرف وتبعا لنظام الصرف المعتمد (عبد المجيد قودي ، أبريل 2003، ص 103)

وينقسم إلى شقين:

- **سعر الصرف الاسمي:** يتم العمل به عند المبادلات التجارية الرسمية
- **سعر الصرف الموازي:** وهو قيمة العملة المتعامل بها في السوق الموازية داخل البلد وتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، والتغير هنا لسعر الصرف الاسمي يكون حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتا أو مرنا إلا أنه لا يبين القيمة الحقيقية للعملة نظرا لما له من آثار

سلبية على الاقتصاد بالإضافة لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية (عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 21)

#### ب- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه مرجح للأسعار النسبية بين دولة ما وشركائها التجاريين (Peyrard Jostte, 1986, p 70)، وكذلك يقصد به عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أي أنه يقيس القدرة التنافسية (جوزيف دانيالز، فانهور ديفيد ، 2010، ص 670 ) فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي كالاتي:

$$R = EP^* \div P / TCR = TCN.P^* / P$$

حيث:

TCR سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية

TCN سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية

P المستوى العام للأسعار الوطنية



### \*P المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي

يتبين من المعادلة بأن وجود  $R$  انخفاض يعني ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية إذا ما تم مقارنتها بأسعار السلع  $R$  بنبية وإذا حدثت ارتفاع يعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية يعني زيادة القدرة التنافسية الدولية للدولة محل الدراسة (سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، ، 2007، ص 98 )

**3- سعر الصرف الفعال:** يُفسر ويقاس مستوى التغير في سعر الصرف لعملة ما مقابل عدد العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة، ويبين من خلال هذا مدى التطور الحاصل لعملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من أو سلة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة من العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة (عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 25 ) ويحدد سعر الصرف الفعال القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعرف من خلال تعريفين:

أ- سعر الصرف الفعال الاسمي: إنه رقم قياسي تعادل قيمته في سنة الأساس 100% لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مرجحا بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، أو نصيب

التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسيين (حميدات حمود ، 2000 ، ص 76)

ب- سعر الصرف الفعال الحقيقي: بهذا المعنى يعد طريقة قياسية لقياس القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية ويمكن قياس سعر الصرف الفعال الاسمي باستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية المعبر عنه بالعلاقة التالية (عبد المجيد قدي ، 2003 ، ص ص 105-106):

$$TCNE = \frac{\sum_p Z_p X_0^p \left( \frac{e_t^p}{e_t^R} \right)}{\sum_p X_0^p \left( \frac{e_t^p}{e_t^R} \right)} \times 100$$

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p \times \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})} 100 \right\}$$

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p \times INER_{PR} 100 \right\}$$

حيث:

مؤشر سعر الصرف الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس  
 حص  $P$  دولة من إجمالي الدولة  $I$  عينة مقومة لعملة هذه الأخيرة  
 قيمة الصادرات إلى  $P$  دولة في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي  
 $P$  تستخدم كوزن ثابت للدولة في حساب مؤشر لاسبير

$INER$

$Z_p$

$X_0^p$

سعر صرف عملة البلد مقومة بالدولار في سنة  $t$  ياس أو سنة الـ 0 س  
 سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة  $t$  تياس أو سنة 0  
 الأساس  
 أما فيما يخص:

$E_0^P, e_t^P$

$E_0^r, e_t^r$

سعر الصرف الحقيقي فيمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \left\{ \sum_p Z_p \times IRRER_{PR} \right\} \times 100$$

حيث:

مؤشر  $P$  بار الدولة في سنتي القياس والأساس على التوالي

مؤشر أسعار الدولة المحلية في سنتي القياس والأساس

مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي

$P_0^P, P_t^P$

$P_0^r, P_t^r$

$IRER_{PR}$

فسعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس تغير سعر صرف بلد ما اتجاه شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة وهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي للقدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية لدولة

أجنبية، وهو يحدد على أساس التعادل الحاصل للقوى النسبية الشرائية بين الدولتين (بلقاسم بلعباس، 2003، ص 03 )

#### 4- سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل

إذن يمكن التمييز بين هذين النوعين من أسعار الصرف بواسطة عنصر الزمن وهذان النوعان من أنواع سعر الصرف إنما يرتبطان بالسوق الحاضرة والآجلة للصرف الأجنبي (بسام الحجار ، ص 149)

أ- **سعر الصرف العاجل** : فهو عبارة عن سوق لشراء وبيع السلع والأوراق المالية والصرف الأجنبي والأسهم وتسليمها فوراً والصفقة الفورية فهي تعني شراء أو بيع العملة بسعر معين في هذه اللحظة وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية وهذا يعني أن العملية تتم بعد يوم أو يومين من تاريخ إبرام الصفقة (Michel Jura, 2003, p 182.)

ب- **سعر الصرف الآجل**: فيعني بيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في وقت لاحق ويتم الدفع على أساس معدل الصرف يتحدد في الوقت الحاضر (إيمان عطية ناصف، هشام عمارة، 2008، ص 309).

إذن يقصد بسعر الصرف الحاضر Leçon comptant تسليم العملة الحاضرة أما إذا كان خلاف ذلك أي يتم الاتفاق على استلام العملة في وقت لاحق فإننا في هذه الحالة نتكلم عن سعر الصرف الآجل (حمدي رضوان ، ص 22-23)

**المحورالثاني: تطور صرف الدينار الجزائري في ظل أنظمة الصرف**

**أولاً: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري للفترة (1995/1964)**

لقد مرت أنظمة تسعير الدينار الجزائري بعدة مراحل كل مرحلة تميزت عن غيرها من حيث بعد الأهداف وتطبيق المخططات التنموية

### **1- المرحلة الأولى (1973-1964)**

كان لا بد من ان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزم بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى أوزان محددة من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار بحيث تم تحديد صرف الدينار الجزائري بوزن من الذهب يقدر 0.18 غرام، وفي الفترة التي ضعف فيها الفرنك الفرنسي توجهت الجزائر إلى تطبيق مخططات تنموية ارتكزت فيها على هذا الانخفاض أو الثغرة التي كانت موجودة أمام الفرنك الفرنسي (1دج=1.25 فرنك أي 1 فرنك فرنسي=0.88دج)

فهذا سمح للمؤسسات الوطنية بإجراء تنبؤات في المدى البعيد دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف وذلك راجع إلى استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري (محمود حميدات ، ص ص 155-156)

### **2- المرحلة الثانية (1986-1974)**

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة من العملات ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي.

### 3- المرحلة الثالثة ( سبتمبر 1986 - مارس 1987 )

في هذه المرحلة كان هناك تعديل طفيف مس معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالمرحلة السابقة بحيث أن التغير النسبي لكل عملة تدخل ضمن سلة العملات الموجودة يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد سنة 1974 بحيث أُعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الذي انطلق منذ مارس 1987 (محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص ص 157-158 )

### 4- المرحلة الرابعة ( مارس 1987 - منتصف 1992 )

إن التدهور الذي شهدته أسعار البترول سنة 1986 أدخلت الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز خطير انعكس على النشاط الاقتصادي نتيجة تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، حيث أدى هذا الوضع إلى تحرك الجهات المعنية، أو إعادة النظر في التحول إلى إصلاحات جذرية في مختلف المجالات الاقتصادية بداية بالتوجه إلى الاقتصاد الحر، بحيث يمكن للدينار الجزائري أن يكون قابلا للتحول في المعاملات الجارية مع الخارج (محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص ص 159-160).

المحور الثالث: أثر تراجع صادرات المحروقات على قيمة الدينار الجزائري  
و الضغوط التي واجهها للفترة 2009-2015

أولاً: تطور سعر صرف الدينار للفترة 2009-2015

لقد بدأ العمل بسعر الصرف المرن المسير في الجزائر بمقتضى التعليمات رقم 95/08 المؤرخ في 1995/12/23 والمتعلقة بسعر الصرف، بحيث شكل البنك المركزي سوقاً ما بين البنوك للصرف، وهو سوق تحدث فيه الصفقات على العملة الصعبة، ويحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة.

بالإضافة إلى كل هذه المراحل التي مر بها الدينار الجزائري تعرض في الآونة الأخيرة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لضغوط كبيرة وذلك خلال الفترة الأخيرة التي كانت مواكبة للاتجاه التنازلي لأسعار النفط نحو 100 دولار للبرميل عام 2014 إلى 59 دولار للبرميل سنة 2015 فأدى ذلك إلى تأثر التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، حيث نتج عن هذا الانخفاض في أسعار البترول تراجع كبير في حصيلة الصادرات الهيدروكربونية إلى ما يقارب من نصف مستوياتها المسجلة سابقاً، حيث تراجعت إلى ما يشكل 19% من الناتج عام 2015 مقارنة

بنحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 271).

**الجدول 1: أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 2009-2015**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	72.6470	74.3908	74.3908	77.5360	79.3684	80.5790	100.4641
التغير في سعر الصرف الرسمي %	-12.49	-2.40	1.95	-6.30	-2.36	-1.53	-24.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

الملحق (11/9) ص 530

**ثانيا: الضغوط التي واجهها الدينار الجزائري في ظل تراجع أسعار الصادرات الهيدروكربونية.**

تعتبر الصادرات الهيدروكربونية بلغة الأرقام عن ما يزيد على 94% من إجمالي الصادرات مما يعني أنها تشكل إيرادات تساوي ثلثي الإيرادات العامة.

ومن خلال هذا يتضح جليا الضغوط الكبيرة التي تعرض لها سوق الصرف الأجنبي الناتجة عن نقص المعروض من العملة الأجنبية وهذا ما أدى بصورة واضحة إلى انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية بنسبة تقارب



25% سنة 2015، حيث تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 80.58 دينار للدولار بمعنى كل (1 دولار = 80.58 دج) عام 2014 إلى 100.46 دينار للدولار بمعنى (كل 1 دولار = 100.46 دج) عام 2015.

هذا ما أدى إلى وجود وتزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أثر التمير الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات الأسعار المحلية.

**ثالثا: تقلبات أسعار البترول و أثرها على قيمة و حجم الصادرات.**

تعتبر الصادرات الهيدروكربونية المصدر الأساسي للدخل للكثير من الدول النامية وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على هذا النوع من الصادرات، نجد أن رصيد الميزان التجاري مرتبط ارتباط وثيق بها، فأي ارتفاع أو انخفاض في حجم صادراتها يساهم في التأثير على حجم معاملاتها الاقتصادية.

و باعتبار عوائد الصادرات الهيدروكربونية تمثل 97% من مداخيل الدولة و التي تعتمد على تسعيرها بالدولار، في أن ما يفوق 60% من الواردات تتم باليورو هذا ما يعطي أثر على حجم التجارة الخارجية جراء ما يسببه التذبذب الحاصل بين العملةتين (الدولار و اليورو) مقابل الدينار الجزائري.

الجدول 2: تقلبات أسعار الصرف و أسعار البترول خلال الفترة 2004-

2013

السنوات	الصادرات	الواردات	أسعار البترول (صحراء الجزائر)	سعر الصرف USD/DZD	سعر الصرف EUR/DZD	سعر الصرف EUR/USD
2004	32083	18308	24.38	72.0659	89.6423	1.3633
2005	46001	20357	54.45	73.3627	91.3014	1.2429
2006	54613	21456	66.62	72.6464	91.2447	1.2563
2007	60163	27631	73.11	69.3656	94.9973	1.3711
2008	79298	39479	104.07	64.5684	94.8622	1.4526
2009	45194	39294	61.17	72.6460	101.2990	1.3935
2010	57053	40473	79.17	74.4041	99.1927	1.3261
2011	73489	47247	113.30	72.8537	102.2154	1.3931
2012	71866	50376	11.62	77.5519	102.1627	1.2859
2013	64974	55028	109.10	79.3809	105.4374	1.3281

المصدر : عزيزة بن سميحة، ليندة رزقي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية

و ادارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 2016/1، ص 73

الخاتمة

حرصت الدراسة على إبراز المكانة التي تحتلها نظرية سعر الصرف في التجارة والعلاقات الدولية وعلاقتها بمختلف النظريات الأخرى وبالتالي الوقوف على تأثير سعر صرف الدينار الجزائري في ظل اقتصاد المخطط على التوازنات الكبرى ومدى تأثيره كذلك بالوضع الاقتصادية للبلاد قبل

الإصلاحات ( الأزمات الاقتصادية وبعدها) والذي كان من الضروري الدخول في اقتصاد السوق وإصلاح قطاع التجارة الداخلية وتكييف الوضع الاقتصادي مع الاقتصاد الدولي بمقومات ومعطيات حقيقية للاقتصاد ومنها التخلي على سعر الدينار المبالغ فيه والتعامل بسعر صرف للدينار يتماشى والواقع الاقتصادي الجزائري والدولي.

وانطلاقا من اختيارنا للاقتصاد الجزائري كمحل للدراسة نظرا للدور الذي لعبته نظرية سعر الصرف وخاصة في العشرية الأخيرة في التوازنات الكبرى والتجارة الخارجية، فقد تطرقنا في هذا البحث لمراحل نظام النقد والعملية قبل الإصلاحات وفي ظل نظام التخطيط المركزي ( الاقتصاد المخطط).

#### اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** صحيحة باعتبار سعر الصرف من أهم المتغيرات المؤثرة على التعاملات الاقتصادية الدولية. فالتحولات الاقتصادية الدولية فرضت على العديد من الدول النامية منها الجزائر مراجعة سياساتها المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف.

**الفرضية الثانية:** صحيحة بالنظر الى الارتباط الوثيق في الجزائر بين سعر صرف الدينار الجزائري و التغير في قيمة و حجم البترولية كون هذه الأخيرة هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة و أي تذبذب في حجم و قيمة

صادراتها سيكون له أثر ملحوظ على قيمة سعر صرف الدينار الجزائري و هو الأمر الذي حدث في الفترة الأخيرة 2014-2017.

### المراجع

1. أسامة محمد الغولي، مهدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
2. إيمان عطية ناصف، هشام عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد/2016.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
5. بسام الحجار، "نظام النقد المالي وأسعار الصرف"، دار المنهل اللبناني، لبنان.
6. بلقاسم بلعباس، "سياسات سعر الصرف"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 2003.
7. جوزيف دانيالز، فانهور ديفيد، "اقتصاديات النقود والتحويل الدولي"، ترجمة حمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
8. حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ط4، القاهرة، 1991.
9. حمدي رضوان، "أسعار الصرف، دراسة في الاقتصاد الدولي"، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة.

10. حميدات حمود، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
11. سمير صارم، "اليورو"، دار دمشق، سوريا، ط1، 1999.
12. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتحويل الدولي"، ترجمة حمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
13. صفوت عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات- التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري-"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000
14. عبد الرؤوف أحمد الحنفي، "أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
15. عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، دم.ج، الجزائر، 2003.
16. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض العملة وحرب العملات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016،
17. محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
18. عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 2016/1،

19. Jura Michel, " Technique Financière Internationale", Edition Dunod, Paris, 2003.

20. Peyrard Jostte, "Risque de Change", Librairie Vuibert, Paris, 1986.